وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج –
University of Mohamed el Bashir el Ibrahimi-Bba
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص: قانون إعلام ألي و أنترنت

الموسومة ب:

حجب المواقع الإلكترونية بين الحرية والقانون

من إعداد:
- مليك وليد
- تميمونت عبد الكريم

إشراف الدكتور:
- بن يحي بشير

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
صديقي سامية	أستاذ محاضر – أ –	رئيسا
بن يحي بشير	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا
عثماني حمزة	أستاذ محاضر – ب –	ممتحنا

السنة الجامعية : 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's democratic republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج
University Of Mohamed Al-Bashir Al-Ibrahimi - BBA
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

إذن بالإيــداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ : بن يحي بشير .....

الرتبة : أستاذ محاضر أ .....

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـ : حجب المواقع الالكترونية .....

بين الحرية والقانون .....

من إعــداد :

الطالب الأول : تميمون عبد الكريم .....

الطالب الثاني : مليكة وليد .....

أوافق على إيداع الطالب (الطالبين) لمذكرة التخرج لدى الإدارة من أجل برمجتها للمناقشة.

إمضاء الأستاذ المشرف

بن يحي بشير

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109307174 والصادرة بتاريخ 2017.07.03

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق قسم الحقوق

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: حوكمة المواقع الإلكترونية بين الحرية والقانون

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: .....

توقيع المعني (ة)

2021 جوان 30

ع/رئيس المجلس الشعبي البلدي

ملحق الإدارة الإقليمية

بن مراح مصطفى

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الثاني)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 197[illegible]63 والصادرة بتاريخ: 2018.06.22 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد ..... قسم .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: ....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: .....

توقيع المعني (ة)

2024 جوان 30

تأشيرة رئيس المجلس الشعبي البلدي

ملحق الإدارة الإقليمية

بن مراح مصطفى

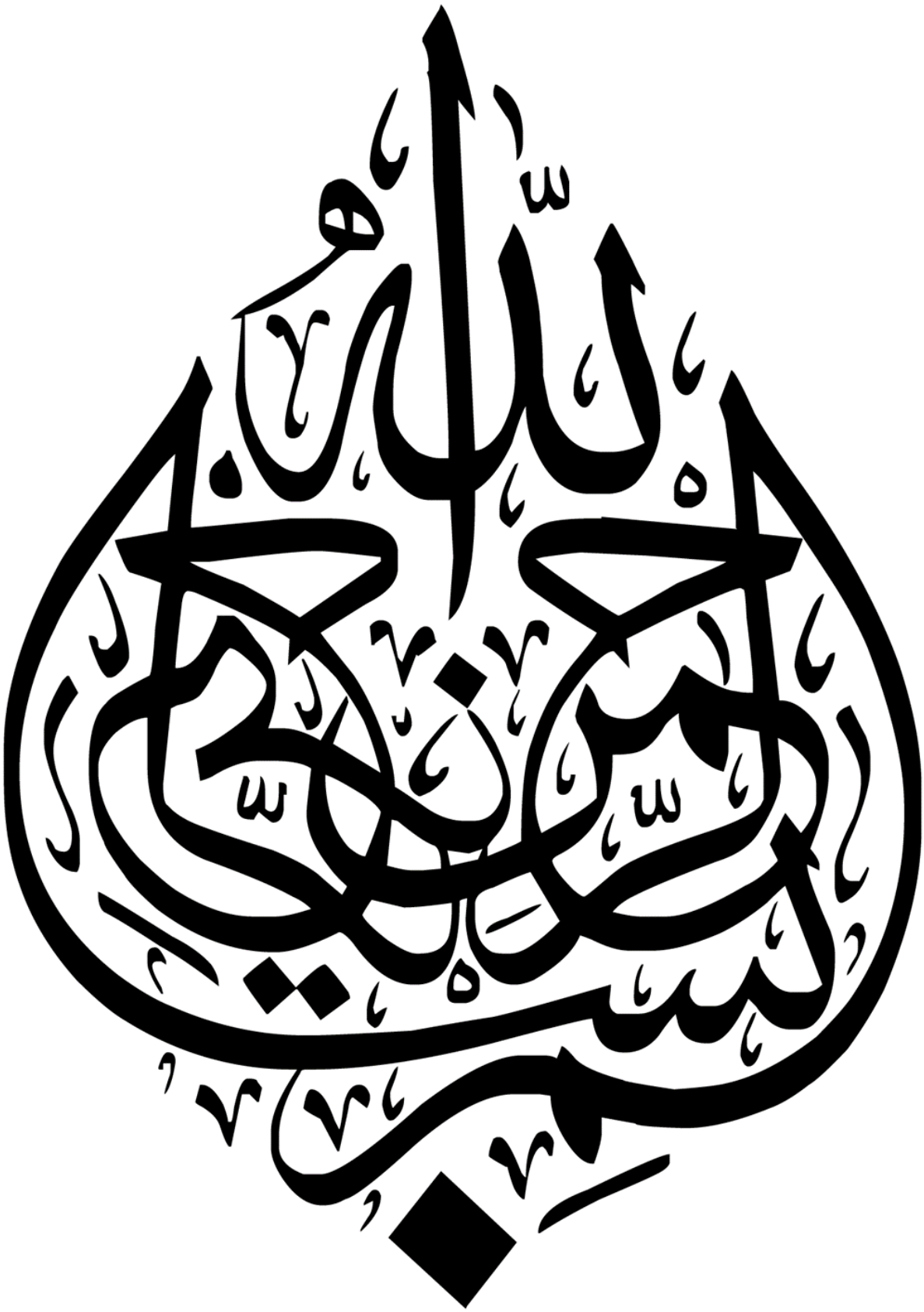

شكر وتقدير

يقول النبي صلى الله عليه وسلم " **من لا يشكر الناس لا يشكر الله** "

نتوجه بالحمد والشكر للمولى عز وجل بتوفيقه لنا بإنجاز هذا العمل المتواضع بحوله وقوته

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المؤطر:

الدكتور بن يحي بشير

كما نشكر كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة أو دعاء

إن أحسنا فمن الله وإن أسأت أو أخطأت فمن نفسي والشيطان

إهداء

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

الحمد الله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها...

أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولا ابتدت بطموح وانتهت بنجاح

و بكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره أبدا والذي بذل جهد سنين من أجل أن اعتلي سلالم النجاح إلى من أحمل اسمه بكل فخر لطالما عاهدته بالنجاح ها أنا أتممت وعدي واهديته إليك: **"أبي الغالي"**

إلى من علمتني الأخلاق قبل الحروف إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة إلى من سهلت لي الشدائد بدعائها: **" أمي الغالية"**

وليد

إهداء

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين) صدق الله العظيم

إله لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته.. الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة وأطيب خلق الله

"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

أهدي عملي المتواضع إلى :

من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانة العظيمة التي لا طالما تمنت رؤيتي في يوم هكذا: **"أمي العزيزة"** أمي ضلعي الثابت وأمان أيامي

إلى من شددت عضدي بهم فكانوا ينابيع ارتوي منها **"عائلتي"**

أهديكم عملي وثمرة جهدي ونجاحي لطالما تمنيتها أنا اليوم أكملت وأتممت بفضل الله وفضلكم.

عبد الكريم

مقدمة

في العصر الرقمي الحديث، أصبحت الإنترنت منصة أساسية للتعبير عن الآراء ونقل المعلومات والتواصل الاجتماعي. ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، ظهرت تحديات جديدة تتعلق بحرية التعبير وتنظيم المحتوى عبر الإنترنت. حجب المواقع الإلكترونية هو أحد هذه التحديات التي تثير جدلاً واسعاً حول مدى توافق هذه الإجراءات مع حقوق الإنسان الأساسية وقوانين حماية حرية التعبير.

حرية التعبير تُعتبر من الحقوق الأساسية التي تشكل دعامة جوهرية للمجتمع الديمقراطي. ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في مادته التاسعة عشرة، على أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية. ومع ذلك، فإن هذا الحق ليس مطلقًا، ويمكن تقييده بموجب القانون لضمان الأمن القومي، والنظام العام، والصحة العامة، أو الأخلاق.

تواجه الحكومات تحدياً كبيراً في تحقيق التوازن بين حماية المجتمع من المحتويات الضارة أو غير القانونية على الإنترنت وضمان عدم انتهاك حقوق الأفراد في التعبير والوصول إلى المعلومات. تلجأ بعض الحكومات إلى حجب المواقع الإلكترونية التي تعتبرها تهديداً للأمن القومي أو الأخلاق العامة، بينما يستخدم البعض الآخر هذه السلطة لأغراض رقابية وسياسية، مما يثير تساؤلات حول حدود هذه الإجراءات وشرعيتها.

في هذا السياق، يتطلب النقاش حول حجب المواقع الإلكترونية تحليلًا دقيقًا لأسباب الحجب، ومدى توافق هذه الإجراءات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتأثيرها على حرية التعبير والديمقراطية. كما يجب دراسة تأثير التكنولوجيا المتقدمة، مثل الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN) وأدوات التحايل الأخرى، على فعالية الحجب وإمكانية تجاوزه.

تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه من المواضيع الرائدة والحديثة التي أصبحت من أهم المواضيع في عالم المعلومات، وحتى أن له علاقة بالمعاملات التجارية الإلكترونية، والتعبير عن حرية الرأي عبر الأنترنت من خلال التطرق لمختلف القوانين والمراسيم الدولية والوطنية وحتى الإقليمية.

يحاول موضوع الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- تهدف هذه الدراسة إلى استعراض الأبعاد القانونية والاجتماعية لحجب المواقع الإلكترونية.
- وتقديم تحليل شامل لمبرراته وتداعياته على حرية التعبير.
- اقتراح توصيات لتحقيق توازن فعال بين حماية المجتمع وضمان حقوق الأفراد.

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار موضوع "حجب المواقع الإلكترونية بين الحرية والقانون" كموضوع بحث، أولا لأنه موضوع جديد لم يتم التطرق إليه من قبل حسب البحوث التي قمنا بها، وفي نفس الوقت هو موضوع مهم جدا وتساؤل حير الكثيرين، فرأينا أن نبذل جهدنا في الإجابة عن هذا التساؤل رغم ندرة المصادر محاولين تقديم أقرب الإجابات للمنطق، كما أشير إلى أن هذا هو السبب الرئيسي من البحث ولكن ليس السبب الوحيد فاهتمامنا بمجال الأنترنت والمواقع الإلكترونية ومحاولة إسقاط القوانين عليها أيضا من بين الأسباب المشجعة على ذلك، كما لا ننسى رغبتنا في المساهمة في النقاش العام حول حجب المواقع الإلكترونية وآثاره على المجتمع والسعي من خلال هذه الدراسة لتقديم حلول أو توصيات لتحسين السياسات المتعلقة بالموضوع. و هذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية:

- **كيف يمكن تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن القومي والنظام العام والأخلاق العامة من خلال حجب المواقع الإلكترونية، وبين ضمان حرية التعبير والوصول إلى المعلومات في ظل القوانين الدولية والوطنية والمواثيق الإقليمية؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي لقيامنا بعرض عدة أسباب

متعلقة بحجب المواقع الإلكترونية بالإضافة لعرض مختلف الأمثلة المتعلقة بالموضوع، والمنهج التحليلي لتحليل مختلف النصوص القانونية الدولية منها والوطنية وكذا المواثيق الإقليمية كالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والميثاق العربي لحقوق الإنسان مع بعض الآراء الصحفية والآراء الشخصية المعروضة على شبكة الأنترنت والتي تعرضت لهذا الموضوع.

و لقد تم تقسيم البحث إلى فصلين حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية المواقع الالكترونية واسباب حجبها وتضمن المبحث الأول ماهية المواقع الالكترونية ، والمبحث الثاني دوافع وأسباب حجب المواقع الالكترونية .

وفي الفصل الثاني تم التركيز على ضمان حرية التعبير و الوصول إلى المعلومات في ضل القوانين الدولية و الوطنية و المواثيق الاقليمية ، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول يتضمن قوانين الدولية و الوطنية ، أما المبحث الثاني فقد تناول فيه المواثيق الاقليمية المتعلقة.

الفصل الأول:

ماهية المواقع الإلكترونية وأسباب حجبها

في العصر الرقمي الحالي، أصبحت الأنترنت وسيلة رئيسية لنشر المعلومات وتبادل الأفكار، ومع انتشار استخدامها ظهرت العديد من التحديات المتعلقة بإدارة المحتوى الرقمي وضمان سلامة المستخدمين، حيث يعد حجب المواقع الإلكترونية إحدى الأدوات التي تستخدمها الحكومات والمؤسسات لتنظيم هذا الفضاء الرقمي. تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى حجب المواقع الإلكترونية، وتتراوح بين الدوافع الأمنية والثقافية والسياسية والأخلاقية إلى حماية المجتمع من المحتوى الضار، هذه الأسباب تعكس الجهود المبذولة لتحقيق توازن بين حرية التعبير والحفاظ على النظام العام والأخلاق العامة.

المبحث الأول: ماهية المواقع الإلكترونية.

المبحث الثاني: دوافع وأسباب حجب المواقع الإلكترونية.

المبحث الأول: ماهية المواقع الإلكترونية

المواقع الإلكترونية تمثل واجهات رقمية توفر الوصول إلى مجموعة متنوعة من المعلومات والمصادر عبر شبكة الأنترنت، كما أن لها مجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي أدوات الأنترنت كالصفحات الإلكترونية مثلا (المطلب الأول)، تشمل هذه المواقع مجموعة واسعة من الصفحات والمحتويات التي تتضمن مقالات، دراسات، كتب، تقارير وغيرها من المواد العلمية والثقافية والترفيهية، يختلق محتواها على حسب اختلاف نوع الموقع الإلكتروني فهي متنوعة ومقسمة وفق معايير، ولكن بالرقم من هذا الاختلاف إلا أن مكوناتها واحدة (المطلب الثاني). تتميز المواقع الإلكترونية بتحديث مستمر للمحتوى، مما يضمن حداثة المعلومات المتاحة وتوفيرها بسهولة وسرعة للباحثين والمستخدمين في جميع أنحاء العالم.

المطلب الأول: مفهوم المواقع الإلكترونية

قبل التطرق لحجب المواقع الإلكترونية يجب أولا معرفة ماهي المواقع الإلكترونية وماهي خصائصها.

الفرع الأول: تعريف المواقع الإكترونية

1. **التعريف 01:** عرف عبد الله عمر خليل الموقع الإلكتروني بأنه مساحة مخصصة على شبكة الإنترنت تحتوي على معلومات متنوعة وتقدم خدمات تفاعلية للمستخدمين. يُقسم كل موقع إلى صفحات، حيث تكون هناك صفحة رئيسية تقدم نظرة عامة على محتويات الموقع. تتضمن هذه الصفحات نسقاً معيناً لترتيب المعلومات سواء كانت نصوصاً أو صوراً، كما يمكن أن يحتوي الموقع على ملفات مخزنة على خادم الإنترنت، ويستطيع المستخدمون الوصول إليها عبر الإنترنت باستخدام متصفحات الويب[1].

[1] دلال بوزربية وآخرون، **المسؤولية الإعلامية عبر المواقع الإلكترونية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية "دراسة تحليلية لعينة من المواقع الإلكترونية الجزائرية"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص الاتصال والعلاقات العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–، الجزائر، 2019/2018، ص 70.

2. **التعريف 02:** يُعرف بأنه مجموعة من الملفات المخزنة في جهاز خادم، والتي يمكن الدخول إليها عبر الإنترنت. لكل موقع صفحة رئيسية تُعرض للزائرين لتقديم فكرة عامة عن الموقع، وتحتوي هذه الصفحات على روابط نصية أو رسومية تُنقر باستخدام جهاز الإدخال مثل الفأرة للانتقال بين الملفات داخل الموقع أو خارجه[1].

3. **التعريف 03:** يُعرف في معجم علم المكتبات والمعلومات لريتز بأنه مجموعة من صفحات الويب المتصلة بروابط ومخزنة على خادم الإنترنت. يمكن لمستخدمي الإنترنت الوصول إليها عبر برامج التصفح في أي وقت. تهدف معظم المواقع إلى التعريف بشركة أو هيئة أو معهد أو أنها نتيجة جهد فرد أو مجموعة، وتُسمى الصفحة الأولى بالصفحة الرئيسية التي تعرض عادةً اسم الجهة أو المؤسسة صاحبة الموقع[2].

باختصار، يمكن تعريف الموقع الإلكتروني بأنه مجموعة من الصفحات والنصوص والصور ومقاطع الفيديو المترابطة ضمن هيكل منظم يهدف إلى عرض وتقديم المعلومات عن جهة أو مؤسسة معينة. يمكن الوصول إلى الموقع في أي وقت ومن أي مكان عبر عنوان فريد يميزه عن بقية المواقع على شبكة الإنترنت[3].

الفرع الثاني: خصائص المواقع الإلكترونية

لضمان فعالية موقع إلكتروني خاص بمؤسسة وتلبية احتياجات العملاء، يجب أن يحتوي الموقع على العناصر الأساسية التالية[4]:

1. واجهة المستخدم:

---

[1] رابح رياب عبد الرحمن قدى، **أنشطة التعليم العالي في المواقع الإلكترونية الجامعية** "**دراسة وصفية مقارنة بين الموقعين الإلكترونيين لكل من جامعة ورقلة وقسنطينة**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24، جامعة الجزائر، 2016، ص- ص 66- 67.

[2] نورة بنت ناصر الهزاني، **الخدمات الإلكترونية في الأجهزة الحكومية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، 2018، ص 85.

[3] محمد مصطفى حسن، **تقييم جودة المواقع الإلكترونية** "**دراسة تحليلية مقارنة بين بعض المواقع العربية والأجنبية**"، مجلة تكريت الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 18، جامعة تكريت، 2010، ص 38.

[4] دلال بوزريبة وآخرون، **المرجع السابق**، ص- ص 89- 90.

هي الواجهة التي يتفاعل من خلالها المستخدمون مع الموقع، ويجب أن تكون:

- متجاوبة مع احتياجات المستخدمين.
- سهلة الاستخدام وجذابة بصريًا.
- قادرة على التعامل مع الأخطاء.
- مستقرة وقوية.
- فعالة وسريعة الاستجابة.
- تتضمن إرشادات ودعم فني.

2. الأمان:

يجب أن يتضمن الموقع إجراءات حماية قوية لضمان أمان المعلومات ومنع أي تلاعب أو سرقة للبيانات.

3. التعامل مع البنوك الإلكترونية:

يجب أن يدعم الموقع طرق الدفع الإلكتروني الموثوقة مثل بطاقات الائتمان.

4. قسم "اتصل بنا":

يجب أن يحتوي الموقع على قسم يمكن للزوار من خلاله طرح الأسئلة والتواصل مع المسؤولين، مع تسجيل بياناتهم لتلبية استفساراتهم.

5. نظام الدعم الفني:

ينبغي توفير نظام دعم لحل المشكلات التي قد تنشأ أثناء عملية البيع أو الاستخدام.

6. التفاعل:

يجب أن يقدم الموقع معلومات مفيدة وفريدة مقارنة بالمعلومات المتاحة بصورة مطبوعة أو على المواقع المنافسة، مع ضمان سهولة التنقل وسرعة التحميل.

7. ملاءمة الجمهور المستهدف:

يجب أن يسعى الموقع إلى جذب وخدمة العملاء بكفاءة، مع استخدام تقنيات متطورة بدون تعقيد مفرط لتسهيل التفاعل مع العملاء.

8. بناء ولاء العملاء:

يمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم أمان الخدمة، الحفاظ على الخصوصية، وضمان رضا العملاء عبر سياسات مثل إرجاع البضائع.

9. قسم خدمة العملاء:

يجب أن يخصص الموقع قسمًا لخدمة العملاء، يتضمن وسائل اتصال واضحة مثل أرقام الهاتف والبريد الإلكتروني، ويقدم الدعم اللازم قبل البيع وأثناءه[1].

بتنفيذ هذه العناصر بشكل منظم، يمكن أن يوفر الموقع الإلكتروني تجربة مميزة ومتكاملة للمستخدمين، مما يساهم في تعزيز تفاعلهم ورضاهم.

المطلب الثاني: أنواع ومكونات المواقع الإلكترونية

تتضمن المواقع الإلكترونية نصوصا، صورا، فيديوهات، وتعرض من خلال متصفحات الويب، تختلف أنواع هذه المواقع باختلاف الأغراض المتعددة لهذه المواقع والمتمثلة في الإعلام، التجارة، التعليم، الترفيه والتواصل الاجتماعي وغيرها، وتتضمن مكونات تقنية متعددة تشمل تصميم الواجهة، البرمجة، إدارة المحتوى.

الفرع الأول: أنواع المواقع الإلكترونية

تتنوع المواقع الإلكترونية لتشمل مجالات عديدة، وهذا الاختلاف يعود إلى تلبية احتياجات المستخدمين المتنوعة وتقديم خدمات ومحتويات مخصصة لكل فئة. وسيأتي ذكر معظم أنواع المواقع الإلكترونية[2]:

1. المواقع التفاعلية:

تشمل هذه المواقع صفحات إنترنت تعتمد على قواعد بيانات لعرض وإدخال المعلومات من قبل المستخدمين سواء كانوا مديرين أو زوارًا. تُبرمج عادة بلغات برمجة متخصصة

[1] أزهار جبابلي، سارة حمزة، **استخدامات وإشباعات زبائن المؤسسات الخدمات للمواق الإلكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، تخصص اتصال وعلاقات عامة، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016/2015، ص- ص 95- 97.

[2] دلال بوزربية، **مرجع سابق**، ص- ص 72- 73.

وتستخدم على نطاق واسع[1].

2. المواقع التجارية والتسويقية:

تعرض هذه المواقع منتجات الشركات والمؤسسات بهدف تسويقها، وتتيح خدمة البيع عبر الإنترنت باستخدام طرق دفع متنوعة مثل البطاقات المدفوعة مسبقًا أو الدفع عند الاستلام. تحتوي أيضًا على مواد تعريفية وإعلانات تجارية.

3. المواقع الإخبارية:

تركز هذه المواقع على تقديم الأخبار الفورية والتحليلات والتقارير الإخبارية. قد تكون مختصة بمنطقة جغرافية معينة أو ذات طابع عالمي شامل.

4. المواقع الشاملة:

تهتم هذه المواقع بمجموعة واسعة من المواضيع مثل السياسة، الاقتصاد، العلوم، والاجتماعيات. تشمل قوالب متنوعة مثل الأخبار، التحقيقات، المقابلات، واستطلاعات الرأي.

5. مواقع الهواة:

يتم تشغيل هذه المواقع بواسطة أفراد أو مجموعة صغيرة من الهواة غير المتفرغين، الذين يرغبون في التعبير عن آرائهم أو عرض إنتاجهم الفكري.

6. المواقع المحترفة:

تديرها مؤسسات محترفة تستخدم كفاءات متخصصة للعمل الإعلامي، مما يعكس جودة ومهنية عالية في المحتوى المقدم[2].

[1] يوسف صالح الجرعي، **تصميم المواقع الإلكترونية**، دار النشر، الطبعة الأولى، اليمن، ص 10.

[2] محمد التجاني عوض الله، **تصميم المواقع الإلكترونية التسويقية على الشبكة الدولية "دراسة حالة موقع شركة كليك جرافكس"**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستر في الفنون، جامعة السودان، 2015، ص- ص 86- 87.

7. أنواع المواقع من حيث التمويل:

أ- التمويل الشخصي:

يمكن لأصحاب المواقع الشخصية الحصول على مساحات مجانية من بعض الشبكات الكبرى التي تقدمها كنوع من الدعاية، أو شراء مساحات على الشبكة مع تصميم وتحديث الموقع بشكل شخصي.

ب- التمويل المؤسسي:

تتحمل المؤسسات مثل الشركات أو المنشآت الصناعية والثقافية تكلفة إنشاء المواقع التي تعبر عنها، وغالبًا ما تتعاقد مع شركات متخصصة في تصميم وبناء المواقع.

ج- التمويل الخيري:

تعتمد هذه المواقع على التبرعات والمساهمات الخيرية، وعادة ما تكون ذات أهداف رسائلية أو دعوية.

8. هياكل المواقع:

أ- الهياكل البسيطة:

تشمل مجموعة صغيرة من العاملين غالبًا ما يكونون صاحب الموقع أو مديره مع عدد محدود من الفنيين والتحريريين.

ب- الهياكل المعقدة:

تتطلب المواقع الكبيرة أو البوابات هياكل إدارية معقدة وفريقًا كبيرًا من المتخصصين في المجالات التقنية والتحريرية، إضافة إلى الإداريين.

9. أنواع المواقع حسب الجمهور المستهدف:

أ- مواقع تستهدف جمهورًا متخصصًا:

تُقدم محتوى مخصص لجمهور معين مثل المتخصصين في العلوم أو الفكر الاجتماعي.

ب- مواقع تستهدف جمهورًا عامًا:

تعرض مواد متنوعة تهدف إلى جذب جمهور واسع من زوار الإنترنت[1].

الفرع الثاني: مكونات الموقع الإلكتروني

تعتبر المواقع الإلكترونية أدوات أساسية في العصر الرقمي، وتتنوع مكوناتها لتشمل عناصر متعددة تساهم في تقديم محتوى غني وتفاعلي، ولهذا سنتطرق لشرح كل مكون على حدى[2]:

1. عنوان الموقع:

لكل موقع عنوان فريد يُعرف به، مثل com. للمؤسسات التجارية أو org. للمنظمات غير الربحية، EDU GOV للكليات والجامعات والمعاهد.

2. الوصلات والروابط التشعبية:

الروابط التشعبية هي كلمات أو صور مرتبطة بمحتوى آخر على الإنترنت، وتساعد المستخدمين على التنقل بين صفحات الموقع أو إلى مواقع أخرى[3].

ثالثا- تقسيمات صفحات الويب:

كما ذكرنا سابقا فإن المواقع الإلكترونية عبارة عن مجموعة من صفحات ويب مترابطة والتي تكون بمجموعها الموقع، وبشكل عام يمكن تقسيم صفحات الويب بحسب الوظيفة التي تؤديها[4]:

1. الصفحات الرئيسية:

تُعرف بالصفحة الافتتاحية، وتحتوي على اسم الموقع، عبارات ترحيبية، صور، وقائمة

---

[1] **أنواع المواقع الإلكترونية**، موقع مركز الرائد للتدريب والتطور الإعلامي متوفر على الأنترنت: http://www.al-raeed.net(training) .

[2] دلال بوزربية، **مرجع سابق**، ص 74.

[3] بلال وانيس، **المواقع الإلكترونية للعلاقات العامة في المؤسسات الحكومية "دراسة مقارنة بين موقعي جامعة بسكرة وجامعة ورقلة"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة بسكرة، 2013- 2014، ص- ص 62- 63.

[4] دلال بوزربية، **مرجع سابق**، ص- ص 74- 77.

بمحتويات الموقع وروابط تؤدي إلى صفحات أخرى داخله.

2. صفحات المحتوى:

صفحات المحتوى تشمل المعلومات الموجودة في الموقع، وتقسم هذه المعلومات بناءً على الموضوعات المذكورة في الصفحة الرئيسية. تتضمن هذه الصفحات العديد من الموضوعات المهمة، مثل:

- قواعد بيانات للأبحاث والمشروعات والمؤتمرات: توفر معلومات حول الأبحاث الجارية والمشروعات الحديثة والفعاليات العلمية.
- الترفيه: يشمل مجالات متعددة مثل الرياضة، المجلات، والألعاب الإلكترونية.
- فرص العمل: تتضمن قوائم بالوظائف المتاحة وشركات التوظيف.
- المعلومات الحكومية والتشريعية: توفر بيانات حول القوانين الوطنية والإجراءات الحكومية.
- المعلومات السياحية: تقدم معلومات عن الوجهات السياحية والمعالم البارزة.
- المعلومات الثقافية والأدبية: تحتوي على مواد ثقافية وأدبية متنوعة.
- البرامج المجانية أو التجريبية: تتيح تحميل نسخ مجانية أو تجريبية من البرامج.
- معلومات من الشركات الخاصة: تتعلق بعروض المنتجات والخدمات[1].

رابعا- مميزات وخصائص الموقع الإلكتروني الجيد:

عند تطوير موقع إلكتروني، يجب مراعاة الأمور الفنية التالية لضمان التميز والجودة:

- تكوين فريق عمل متكامل: ضمان العمل بروح الفريق لتحقيق الأهداف المشتركة.
- جودة المحتوى:
  - التأكد من دقة وصحة النصوص.
  - عرض النصوص بشكل جذاب وسهل القراءة.
  - استخدام وسائل داعمة مثل الصور والأصوات والألوان لتقديم المحتوى بشكل أفضل.
  - الاهتمام بتنسيق النصوص والتصميم البصري للصفحات.

[1] نورة بنت ناصر الهزاني، **مرجع سابق**، ص- ص 88- 89.

– اللغة المستخدمة: اختيار اللغة الأساسية للموقع بدقة، سواء كانت اللغة الإنجليزية أو اللغة المحلية.

– الأهداف المتوقعة: تحديد الأهداف الواضحة من تطوير ونشر الموقع.

– صيانة وتحديث الموقع: وضع خطط لصيانة الموقع وتحديث محتواه باستمرار.

– تحليل وتصميم الموقع: مراعاة متطلبات تحليل وتصميم وتطوير الموقع بشكل شامل.

– التكاليف التشغيلية: تقدير التكاليف اللازمة لإبقاء الموقع نشطًا والتفاعل مع المستخدمين.

– التفاعل مع المستخدمين: تطوير وسائل تفاعلية لجذب المستخدمين وتوفير تجربة مميزة.

– خطط الاتصال: ضمان وجود قنوات اتصال فعالة بين إدارة الموقع والمستخدمين.

– تطوير الموقع: وضع خطط مستقبلية لتطوير وتحسين خدمات الموقع، مع تقدير التكاليف والزمن اللازم لتحقيق ذلك[1].

– توفير المعلومات على مدار الساعة: يتيح الوصول إلى المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت للمستخدمين إمكانية البحث عن المعلومات في أي وقت، على مدار الأسبوع وعلى مدار 24 ساعة في اليوم. هذا يعني أن المستخدمين يمكنهم البحث والوصول إلى المعلومات في الأوقات التي تناسبهم ومن أي مكان يناسبهم، مع القدرة على العودة إلى المواقع التي تهمهم بسهولة عن طريق إضافتها إلى قائمة المفضلة.

– حرية الاختيار: توفر المواقع الإلكترونية لمستخدمي الإنترنت وقتًا كافيًا لاستعراض العروض المتاحة ومقارنة المعلومات والخدمات المقدمة. هذا يمنحهم حرية اختيار ما يناسبهم بشكل أفضل، مما يتيح لهم اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على المعلومات المتاحة على الشبكة.

– موثوقية المعلومات: بفضل حرية التعبير والإعلام المتاحة على الإنترنت، يمكن لأي مستخدم إضافة محتوى إلى المواقع الإلكترونية، حيث تتضمن هذه المحتويات منتديات

[1] مسعود عمر سعيد عمرو، **إنشاء وتطوير مواقع الأنترنت**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص– ص 22–23.

النقاش، المدونات، واستطلاعات الرأي، مما يجعل الإنترنت فضاءً مليئًا بالمعلومات المتنوعة. ومع ذلك، تتفاوت مستويات الموثوقية بين هذه المعلومات، مما يستدعي من المستخدمين التحقق من مصادر المعلومات التي يعتمدون عليها[1].

المبحث الثاني: دوافع وأسباب حجب المواقع الإلكترونية

حجب المواقع الإلكترونية هو إجراء تتخذه الحكومات أو المؤسسات لمنع الوصول إلى محتويات معينة على الأنترنت، تتنوع أسبابه بين دوافع أمنية كالحد من انتشار المواد التي تهدد الأمن القومي وأخرى أخلاقية (المطلب الأول)، كما تشمل الدوافع أسبابا سياسية مثل السيطرة على المعلومات ومنع المعارضة وثقافية لحماية الهوية الوطنية من التأثيرات الأجنبية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الأسباب الأمنية والأخلاقية لحجب المواقع الإلكترونية

في العصر الرقمي، أصبح حجب المواقع الإلكترونية ممارسة شائعة تستخدمها الحكومات حول العالم لأسباب متعددة، يتفاوت هذا الحجب بناء على السياقات الأمنية والأخلاقية وهي كالتالي:

الفرع الأول: الأسباب الأمنية لحجب المواقع الإلكترونية

يعتبر حجب المواقع الإلكترونية أحد التدابير الوقائية الأساسية التي تتخذها الدول لحماية أمنها القومي وضمان سلامة مواطنيها، وبالتالي تحجب هذه المواقع لعدة أسباب أمنية من بينها[2]:

[1] آمال بدرين، **استراتيجية الاتصال في المؤسسات السياحية الجزائرية عبر المواقع الإلكترونية "دراسة وصفية تحليلية"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2010- 2011، ص- ص 115- 116.

[2] صوفيا، ماهي أسباب حجب المواقع، سبتمبر 2019، الموقع التالي: http://www.ritavpn.com/blog/what-are-the-reasons-for-bloking-website/ .

1. مكافحة الإرهاب والتطرف:

بعض المواقع تنشر أفكارًا متطرفة أو توجهات إرهابية، ويعتبر حجبها ضروريًا لمنع نشر هذه الأفكار والتحريض على العنف.

2. حماية الأمن الوطني:

يمكن أن تحتوي بعض المواقع على معلومات حساسة تتعلق بالأمن الوطني أو العسكري، وحجبها يمنع الوصول غير المصرح به إلى هذه المعلومات.

3. منع التجسس الإلكتروني:

بعض المواقع قد تستخدم كوسيلة للتجسس الإلكتروني على المؤسسات الحكومية أو الأفراد، وبالتالي يتم حجبها للحماية من الهجمات السيبرانية.

4. مكافحة الجرائم الإلكترونية:

هناك مواقع تروج لأنشطة غير قانونية مثل الاحتيال الإلكتروني، القرصنة، أو بيع المواد غير المشروعة. حجب هذه المواقع يساعد في الحد من هذه الجرائم.

5. حماية الأطفال والشباب:

بعض المواقع قد تحتوي على محتوى غير لائق أو ضار بالأطفال والشباب، مثل المواقع الإباحية أو التي تروج للعنف أو المخدرات، ويتم حجبها لحماية الفئات الضعيفة.

6. منع الشائعات والأخبار الكاذبة:

في بعض الأحيان، قد تُحجب مواقع تنشر أخبارًا كاذبة أو شائعات تهدف إلى زعزعة استقرار المجتمع أو نشر الفوضى.

7. حماية الخصوصية:

بعض المواقع قد تستغل بيانات المستخدمين بطرق غير قانونية، وحجبها يمكن أن يكون جزءًا من الجهود لحماية خصوصية الأفراد.

هذه الأسباب تُعتمد غالبًا من قبل الحكومات لضمان الحفاظ على الأمن والاستقرار، ومع ذلك، يجب أن تكون هذه الإجراءات متوازنة مع احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير.

الفرع الثاني: الأسباب الأخلاقية لحجب المواقع الإلكترونية

الأسباب الأخلاقية لحجب المواقع الإلكترونية تتعلق بشكل رئيسي بحماية الأفراد من المحتوى الضار وغير المناسب. تشمل هذه الأسباب ما يلي:

1. حماية الأطفال والشباب:

من أبرز الدوافع الأخلاقية لحجب المواقع هو حماية الأطفال من الوصول إلى محتوى غير لائق مثل المواد الإباحية أو العنيفة. تفرض العديد من الدول والشركات قيودًا صارمة على المحتوى الذي يمكن للأطفال الوصول إليه عبر الإنترنت لضمان سلامتهم العقلية والنفسية[1].

2. مكافحة الكراهية والتحريض على العنف:

يتم حجب المواقع التي تروج للكراهية، والعنصرية، والتحريض على العنف والإرهاب. الهدف هنا هو منع انتشار الأفكار الضارة التي قد تؤدي إلى أعمال عنف أو تؤثر سلبًا على المجتمع[2].

[1] جامعة كامبردج، **الرقابة على الأنترنت: جعل المخفي مرئيا**، الموقع التالي:
https://www.cam.ac.uk/research/features/internet-censorship-making-the-hidden-visible.

[2] **المرجع السابق**.

3. الحفاظ على الخصوصية وحماية البيانات:

بعض المواقع تُحجب لمنع سرقة البيانات الشخصية أو المعلومات الحساسة. يشمل هذا المواقع التي قد تحتوي على برامج ضارة أو تلك التي تحاول استغلال المستخدمين من خلال الخداع والصيد الإلكتروني[1].

4. حماية الملكية الفكرية:

تُحجب بعض المواقع لمنع القرصنة وانتهاك حقوق الطبع والنشر، حيث تُعتبر هذه المواقع غير أخلاقية لأنها تتعدى على حقوق المبدعين والناشرين[2].

المطلب الثاني: الأسباب السياسية والثقافية لحجب المواقع الإلكترونية

يعتبر حجب المواقع الإلكترونية كما ذكرنا سابقا مظهر من مظاهر الرقابة على الأنترنت، وكما توجد أسباب أمنية وأخلاقية توجب هذا الحجب هنالك كذلك أسباب سياسية وثقافية تلعب دورا هاما في تبرير قرارات حجب المواقع الإلكترونية.

الفرع الأول: الأسباب السياسية لحجب المواقع الإلكترونية

تستخدم الحكومات حول العالم حجب المواقع الإلكترونية كأداة لتحقيق أهداف سياسية متنوعة. وفيما يلي بعض الأسباب السياسية الشائعة لهذا الحجب:

1. منع نشر المعلومات خلال الأزمات:

تستخدم الحكومات أحياناً حجب الإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي للحد من انتشار المعلومات خلال الأزمات السياسية أو الأمنية. مثال على ذلك، قامت العراق بحجب الإنترنت أثناء فترات الامتحانات والاحتجاجات، وتقوم تركيا بشكل مشابه بحجب مواقع

[1] وجهات نظر مجتمع الأنترنت بشأن حظر محتوى الأنترنت: نظرة عامة، مارس 2017، الموقع التالي: https://www.internetsociety.org/resources/doc/2017/Internet-content-blocking/.

[2] **المرجع السابق.**

التواصل الاجتماعي لتجنب انتشار ما تسميه "معلومات مضللة"[1].

2. الحفاظ على الاستقرار السياسي:

تعتبر بعض الحكومات أن حجب المواقع الإلكترونية التي تروج للأفكار المتطرفة أو التي تدعو للعنف هو وسيلة للحفاظ على الاستقرار السياسي. هذه السياسات تكون غالباً مبررة بأنها تهدف لمنع الفوضى وحماية الأمن القومي.

3. الرقابة على المحتوى الديني أو الثقافي:

في بعض الدول، يتم حجب المواقع التي تنشر محتوى يُعتبر مخالفاً للقيم الدينية أو الثقافية السائدة في المجتمع. هذه الرقابة السياسية تأتي غالباً كجزء من جهود أوسع للحفاظ على النظام الاجتماعي السائد.

الفرع الثاني: أسباب ثقافية لحجب المواقع الإلكترونية

حجب المواقع الإلكترونية لأسباب ثقافية يمكن أن يكون له دور كبير في حماية الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية للأمم. تتضمن هذه الأسباب:

1. الحفاظ على الهوية الثقافية والوطنية:

تسعى بعض الدول إلى حماية ثقافتها وهويتها الوطنية من التأثيرات الأجنبية التي قد تأتي عبر الإنترنت. على سبيل المثال، تقوم الصين بحجب المواقع التي تعتبر أنها تهدد الهوية الثقافية الصينية أو تشجع على الانفصال[2].

2. منع المحتوى غير اللائق ثقافيًا:

يتم حجب المواقع التي تحتوي على محتوى يُعتبر غير لائق من الناحية الثقافية أو الأخلاقية. هذا يشمل المواقع الإباحية، والمحتويات التي تتعارض مع القيم الأخلاقية

[1] بول بيشوف، **الرقابة على الأنترنت 2024: خريطة الرقابة على الأنترنت والقيود**، 16 أكتوبر 2023، الموقع التالي: https://www.comparitech.com/blog/vpn-privacy/internet-censorship-map/.

[2] روب بينز، **المواقع المحضورة في الصين: الوصول والبدائل والمواقع غير المحضورة**، 06 نوفمبر 2023، الموقع التالي:.https://www.independent.co.uk

التقليدية، أو تلك التي تروج للسلوكيات التي تُعتبر مرفوضة اجتماعيًا في بعض الثقافات[1].

3. الترويج للوحدة الوطنية:

في دول متعددة الثقافات، يمكن حجب المواقع التي تروج للانقسام أو النزعات الانفصالية من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية. مثلاً، تُفرض قيود في الصين على المحتويات التي تدعو لاستقلال التبت أو تتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان[2].

4. منع انتشار المعلومات التي قد تسبب الاضطرابات الاجتماعية:

تقوم بعض الحكومات بحجب المواقع التي يمكن أن تنشر معلومات قد تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية أو تثير الشغب والاحتجاجات. الهدف هو الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ومنع انتشار الأفكار التي قد تزعزع الأمن العام[3].

[1] بول بيشوف، **مرجع سابق**.

[2] روب بينز، **مرجع سابق**.

[3] بول بيشوف، **مرجع سابق**.

خلاصة الفصل:

من خلال بحثنا في الفصل الأول والذي يخص الإطار المفاهيمي للمواقع الإلكترونية وأسباب حجبها، حيث تم الوصول إلى أن المواقع الإلكترونية هي مجموعة من الصفحات المتصلة عبر الأنترنت تحتوي على محتوى رقمي مثل النصوص والصور والفيديوهات، وتستخدم لأغراض إعلامية، تجارية، تعليمية، ترفيهية واجتماعية، وهو محتوى متنوع بتنوع أنواعها، والذي يعرض بفضل تركيبة هاته المواقع الإلكترونية.

تحجب المواقع الإلكترونية لأسباب متعددة تشمل الأمن القومي، حماية المجتمع من المحتوى الضار، الرقابة السياسية، الامتثال للقوانين المحلية، منع الوصول إلى معلومات معينة وغيرها.

الفصل الثاني:

ضمان حرية التعبير في ضل القوانين الدولية و الوطنية و المواثيق الاقليمية

تعد حرية التعبير عبر الأنترنت امتداد لحقوق الإنسان التقليدية في التعبير والرأي التي أقرت في العديد من القوانين الدولية كالإعلان العالمي لحقيق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فهما يوفران إطار عالميا يحمي حق الأفراد في التعبير عن آرائهم والوصول إلى المعلومات دون قيود غير مبررة. أما على الصعيد الإقليمي، تبرز المواثيق كالميثاق العربي والإفريقي لحقوق الإنسان، والتي تؤكد أيضا على أهمية حرية التعبير وتعززها كجزء من حقوق الأفراد.

مع ذلك تواجه حرية التعبير عبر الأنترنت تحديات كبيرة بسبب تزايد محاولات حجب المواقع الإلكترونية، مثل هذه الإجراءات تثير جدلا حول توازن ضروري بين الأمن وضمان الحريات الأساسية.

المبحث الأول: القوانين الدولية و الوطنية

المبحث الثاني: المواثيق الإقليمية

المبحث الأول: القوانين الدولية و الوطنية

حرية التعبير عبر الأنترنت هي من أهم قضايا حقوق الإنسان اليوم، حيث توفر الشبكة العالمية منصة لتبادل الأفكار والمعلومات، لكن هذه الحرية تواجه تحديات كبيرة مع تزايد محاولات حجب المواقع الإلكترونية من قبل الحكومات لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام. كثيرا ما تستخدم هذه السياسات لقمع الأصوات المعارضة، مما يثير جدلا حول التوازن بين حماية الأمن وضمان الحريات الأساسية، وقد جاءت القوانين الدولية (المطلب الأول) والوطنية (المطلب الثاني) للتأكيد على ضرورة أن تكون أي قيود على حرية التعبير قانونية، ضرورية ومناسبة.

المطلب الأول: القوانين الدولية

من المعلوم أن الدول بدأت بإعلان حقوق الإنسان منذ القرن الثالث عشر الميلادي، إلا أن أول اعتراف رسمي بحرية الرأي والتعبير يعود إلى إعلان حقوق الإنسان الفرنسي الذي صدر بعد الثورة الفرنسية سنة 1789، حيث نصت المادة (11) منه على التداول الحر للأفكار والآراء هو أحد حقوق الإنسان الهامة فيجوز لكل مواطن أن يتكلم ويطبع بصورة حرة مع مسئوليته عن سوء استعمال هذه الحرية في الحالات التي يحددها القانون[1].

وعلى الصعيد العالمي، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1948، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تضمن حق كل شخص بالتمتع بحرية الرأي والتعبير. وفي سنة 1966، تبنت الأمم المتحدة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي يعكس ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتتمتع أحكامه بصفة الإلزام القانوني للدول التي تصادق عليه، حيث أكد في المادة (19) منه على حق كل إنسان في اعتناق الآراء دون مضايقة والتعبير عنها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود بالوسيلة التي يختارها[2].

---

[1] أحمد الغول، **حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية**، سلسلة تقارير قانونية (65)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، ب س، ص 08.

[2] **المرجع نفسه**، ص 08.

إن التغيرات العميقة التي طرأت في السنوات الأخيرة على الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية تثير أسئلة حول قدرة البشرية على مواصلة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على النحو المحدد في الإعلان العالمي لعام 1948 وغيرها من المواثيق الدولية والإقليمية. وفي هذا السياق، يلعب الإنترنت دوراً حيوياً في تحقيق حرية التعبير، ولكنه أيضاً أثار تحديات جديدة بسبب القيود والحجب الذي قد يفرض على المواقع الإلكترونية، مما يعكس الصراع بين حق حرية التعبير والأمن السيبراني[1]. ونظرا لاهتمام الرأي العالمي بهذا الموضوع وانشاره على نطاق واسع سنحاول التعمق في هذا الموضوع بمعالجته في بعض الدول كأمثلة على ذلك وتحليل وجهة نظر بعض الهيئات العالمية.

أولا– الأمم المتحدة "حقوق الإنسان" مكتب المفوض السامي:

حذّر تقرير صادر عن مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان مؤخرًا من أن حجب الإنترنت الذي تفرضه العديد من الحكومات يتسبب في أضرار جسيمة لحياة الناس اليومية وحقوق الإنسان، وعلى رأسها الحق في حرية التعبير. حيث تتزامن العديد من عمليات حجب الإنترنت مع فترات الاحتجاجات والتوترات السياسية، خاصة حول الانتخابات. يُعَدّ حجب الإنترنت خلال الانتخابات "كارثيًا على الديمقراطية"، ومع ذلك تستمر السلطات الحكومية في فرض هذه الإجراءات قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها مباشرة، وفقًا لما ذكره تحالف KeepItOn، الذي يراقب حجب الإنترنت على مستوى العالم.

في عام 2021، وثّق التحالف حالات حجب الإنترنت خلال الانتخابات في ست دول هي: تشاد، جمهورية الكونغو، إيران، النيجر، أوغندا، وزامبيا. حيث أكد "برهان تايي" الباحث المستقل والمستشار في مجال مكافحة حجب الإنترنت لدى مجموعات الحقوق الرقمية، أن "حجب الإنترنت لا يحدث في الأيام العادية". وأشار إلى أن "حجب الإنترنت يتم عادةً خلال فترات الانتخابات أو الاحتجاجات الكبيرة أو عند استخدام القوة المفرطة من قبل

[1] زهير كرور، **الأنترنت وحرية التعبير: تحديات جديدة للمبادئ الموحدة لحقوق الإنسان**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، أفريل 2020، ص 41.

أجهزة الأمن أو حتى خلال الامتحانات المدرسية. وعلينا أن نتساءل عن السبب الكامن وراء عمليات الحجب هذه، فهي غالبًا ما تخفي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان". كما أضاف تايي، الذي رصد انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة تيغراي بإثيوبيا، أن حجب الإنترنت يؤثر بشكل كبير على العديد من حقوق الإنسان، بدءًا من حق الأشخاص في الاتصال بأقاربهم وأحبائهم خلال حالات الطوارئ، مرورًا بالحصول على الخدمات الصحية، وصولاً إلى القدرة على التجمع الرقمي. وأوضح أن "الحكومات قد تبرر حجب الإنترنت بأسباب تتعلق بالأمن القومي، لكننا نعلم يقينًا أن انتهاكات حقوق الإنسان تُرتكب بمجرد انقطاع الإنترنت"[1].

يعد حجب الإنترنت أداة تستخدمها الحكومات للسيطرة على تدفق المعلومات ومنع التنظيم الرقمي للمظاهرات، ولكنه يضر بالمجتمعات بشكل واسع، حيث يعطل الحياة اليومية، ويعزل الناس عن العالم الخارجي، ويعيق الحصول على المعلومات والخدمات الأساسية. تواجه مثل هذه الممارسات انتقادات دولية واسعة وتدعو إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في القرارات الحكومية المتعلقة بحجب الإنترنت.

ومن أمثلة ذلك:

1. في ميانمار، خلال الانقلاب العسكري في 1 فبراير 2021، قطع المجلس العسكري الإنترنت بشكل مستمر، وحجب الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الرسائل، مما وصفه خبراء الأمم المتحدة بمحاولة لتأسيس "ديكتاتورية رقمية". ومنذ عام 2019، شهدت ولاية راخين، التي تضم العديد من المجموعات العرقية المهمشة، عمليات حجب واسعة النطاق. خبير حقوق رقمية في ميانمار، طلب عدم الكشف عن هويته، أوضح أن القيود المفروضة أثرت بشدة على حقوق أكثر من 50 مليون شخص في ميانمار، بما في ذلك الحق في السلامة والأمن والصحة والتعليم وحرية التعبير. وأشار إلى أن حجب

[1] هيئة الأمم المتحدة "حقوق الإنسان" مكتب المفوض السامي، **حجب الأنترنت ينتهك حقوق الإنسان**، المقالات الإخبارية، 19 أوت 2022، الموقع التالي: http://www.ohchr.org

الإنترنت يعرقل عمل الصحفيين والباحثين في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، حيث يعتمدون على الاتصال المحلي للتواصل مع المخبرين في المناطق المتضررة[1].

2. في 12 أغسطس 2021، أثناء الانتخابات الرئاسية في زامبيا، تم حجب الإنترنت بشكل مفاجئ، وسط تصاعد التوترات والاحتجاجات على الفقر وارتفاع تكاليف المعيشة. قبل أيام من التصويت، تبنت الحكومة قانون الأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية لمنع ما وصفته بحملة تضليل ووقف الاضطرابات.

في يوم الانتخابات، تم حظر تطبيقات واتساب، فيسبوك، تويتر، انستغرام، وتعطلت العديد من المواقع الإعلامية، مما حرم الملايين من حقهم في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات. الناشطة سوزان موابي أكدت أن الحجب كان محاولة من السلطات لمراقبة الفضاء الإلكتروني وقمع الأصوات المنتقدة.

في استجابة، رفعت مؤسسة الفصل الأول دعوى قضائية، وأمرت المحكمة العليا في زامبيا بإعادة الاتصال بالإنترنت بعد يومين، مما شكل انتصارًا للديمقراطية. الرئيس الجديد هاكايندي هيشيليما أبدى استعداده لمراجعة القوانين السيبرانية وقوانين التشهير التي استخدمت لسجن الصحفيين والمنتقدين[2].

تعتبر حرية التعبير من الركائز الأساسية في منظومة حقوق الإنسان، وبالتالي فإن حجب المواقع الإلكترونية يتعارض بشكل مباشر مع هذا المبدأ. مع ذلك، فالقانون الفرنسي مثلا يفضل حجب المواقع الإلكترونية لمكافحة الإرهاب والتطرف وخطاب الكراهية، وهو ما يثير جدلاً حول التوازن بين الأمن الوطني وحرية التعبير[3]. وسنتطرق لبعض القوانين الفرنسية المتعلقة بحرية التعبير عبر الأنترنت:

---

[1] هيئة الأمم المتحدة "حقوق الإنسان" مكتب المفوض السامي، **مرجع سابق**.

[2] **المرجع السابق**.

[3] الدبلوماسية الفرنسية، سياسة الخصوصية، 11 جويلية 2023، الموقع التالي: http://www.diplomatie.gov.fr

1. قانون حرية الصحافة لعام 1881:

يُعتبر هذا القانون الأساس في حماية حرية التعبير في فرنسا. ينص على حرية الصحافة ولكنه يحتوي أيضاً على مواد تُجرم التحريض على العنف والكراهية.

2. قانون الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب (SILT) لعام 2017:

يمنح السلطات الفرنسية صلاحيات واسعة لحجب المواقع الإلكترونية التي تُروج للإرهاب والتطرف. يسمح هذا القانون بحجب المواقع دون الحاجة إلى موافقة قضائية مسبقة، مما يثير مخاوف بشأن الرقابة على الإنترنت وحرية التعبير.

3. قانون "الأخبار الكاذبة" لعام 2018:

يُمَكِن الحكومة من حجب المواقع التي تنشر الأخبار الكاذبة خلال فترة الانتخابات. يهدف القانون إلى حماية العملية الديمقراطية ولكنه يثير أيضاً مخاوف بشأن إساءة استخدامه للرقابة على المحتوى.

4. اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR):

تُعتبر هذه اللائحة الأوروبية جزءاً من القانون الفرنسي منذ عام 2018، وتؤثر بشكل غير مباشر على حجب المواقع من خلال تنظيم كيفية معالجة البيانات الشخصية وحماية الخصوصية.

في فرنسا، يُثار النقاش حول ما إذا كانت إجراءات حجب المواقع تتناسب مع التهديدات التي تواجهها الدولة، وما إذا كانت تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. تُعتبر الشفافية والرقابة القضائية من العوامل المهمة لضمان أن إجراءات الحجب لا تُستخدم لقمع المعارضة أو تقييد الحريات بشكل غير مبرر. وبالتالي تلعب حقوق الإنسان دوراً محورياً في السياسة الخارجية الفرنسية، لكن التحديات الأمنية مثل مكافحة الإرهاب تُجبر الدولة على اتخاذ إجراءات قد تؤدي إلى حجب مواقع إلكترونية.

يحكم هذا الحجب مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى إيجاد توازن بين حماية الأمن الوطني وحرية التعبير. مع ذلك، يبقى النقاش مستمراً حول مدى فعالية هذه القوانين في تحقيق هذا التوازن وكيفية ضمان عدم إساءة استخدامها.

ثانيا- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

انتشار الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعكس الرغبة الكبيرة في استخدام وسائل بديلة للحصول على المعلومات والتعبير عنها. في بلدان تخضع فيها الصحافة لرقابة مشددة، أتاح الإنترنت مزيداً من حرية التعبير والاتصال. يمكن لأي شخص الوصول إلى الإنترنت ونشر محتواه على جمهور واسع خلال دقائق وبدون تكلفة. ومع ذلك، تسببت هذه الحرية في تضارب سياسات الحكومات، التي تحاول تسهيل انتشار التكنولوجيا لتحقيق فوائد اقتصادية، بينما تحافظ على احتكارها للمعلومات.

مثال على ذلك في تونس، حيث تفرض الحكومة قيوداً على الوصول إلى مواقع معينة عبر الإنترنت لنشرها أخباراً عن انتهاكات حقوق الإنسان. الحكومات تدرك أهمية الإنترنت للاقتصاد العالمي، لكنها تحاول في الوقت نفسه فرض رقابة على استخدامه. هذا التقرير يفحص تأثير الإنترنت على حرية التعبير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع التركيز على إيران وتونس وسوريا ومصر. حيث تختلف سياسات هذه البلدان في تنظيم الإنترنت، حيث سمحت إيران ومصر بترخيص شركات خاصة لتقديم خدمات الإنترنت في وقت مبكر، مما أدى إلى نمو سريع لاستخدام الإنترنت مقارنة بسوريا وتونس التي حاولت تحديد عدد شركات تقديم الخدمة.

في بعض الحالات، دفعت المنافسة بين الشركات الحكومية والخاصة إلى تخفيف القيود على استخدام الإنترنت، لكن هذه البلدان لا تزال تفرض حجباً على بعض المواقع لأسباب سياسية أو تعسفية، وتستمر في تطبيق قوانين غامضة لقمع التعبير الحر على الإنترنت[1].

[1] منظمة هيومن رايتس ووتش، **الحرية الزائفة: الرقابة على الأنترنت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مارس 2006، ص- ص 02- 03.

المطلب الثاني: القوانين الوطنية

إن علاقة حرية الرأي والتعبير بحجب المواقع الإلكترونية هي علاقة تماس بل ترابط واحتكاك العولمة، فحرية التعبير وحجب المواقع الإلكترونية تتجاوزان إطار الدولة ولكل منهما خصوصياته، فالأولى محكومة بفضاء إنساني وتصور قانوني، في حين أن الثانية محكومة بما هو تقني تكنولوجي، على إثر ذلك أخذت الحرية في التعبير مفهوما جديدا، حيث يعتقد الكثيرون من مستخدمي تلك المواقع أن الحرية مطلقة ولا تستطيع الدولة تقييدها[1]، والجزائر من بين مؤيدي هذه الحرية من خلال القوانين التي أصدرتها والمتمثلة في المادة 54 من دستور 2020 على: "حرية الصحافة وحرمة حرية الرأي"، فقد جاء في الفقرة الثانية من المادة 42 مكرر للتعديل الدستوري الخاص ب 2016 ما يؤكد على ذلك من خلال النص التالي: "نشر المعلومات والأفكار والصور والآراء بكل حرية مضمونة في إطار القانون واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية"[2]، وقد رأينا أن أي تجاوزات قد تؤدي لحجب المواقع الإلكترونية وبالتالي تقييد هذه الحرية، وسيأتي ذكر بعض الأمثلة حول الموضوع.

أولا– فرض الرقابة على الصحافة الإلكترونية:

تطرقنا للصحافة الإلكترونية بالتحديد كونها لها علاقة مباشرة بحرية التعبير وأي حجب في المواقع الإلكترونية يؤثر عليها بشكل كبير جدا، فقد دخلت هذه الصحافة مرحلة جديدة مع اقتراب تنفيذ قانون جديد ينظم هذا المجال والذي يضع شروطًا مشددة على المواقع الإخبارية، مما أثار مخاوف الإعلاميين من احتمال تقييد حرية الصحافة. القانون الجديد الخاص بالصحافة المكتوبة والإلكترونية بموجب المادة 31، يفرض على مالكي المواقع الإلكترونية أن يكونوا جزائريين، أو أن تكون المواقع مسجلة في النطاق المحلي "dz". كما

[1] بن حفاف سارة، **حرية الرأي والتعبير في مواقع التواصل الاجتماعي**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الرابع، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور –الجلفة–، الجزائر، سبتمبر 2019، ص 331.

[2] **المادة 54** من دستور 2020.

يشترط أن يكون مدير الموقع حاصلاً على شهادة جامعية أو ما يعادلها، بالإضافة إلى ثماني سنوات من الخبرة في الإعلام، وسجل قضائي نظيف من جرائم القذف والسب والتحريض، ومن بين الشروط الأخرى، يتعين على مؤسس الموقع إنشاء شركة مع عنوان دائم على الموقع، وتوضيح مصادر التمويل لمنع أي دعم خارجي، كذلك يجب على المواقع توظيف صحافي واحد على الأقل بشكل دائم، ومكافحة المحتوى غير القانوني، خاصة الذي يحرض على الكراهية والعنف. فالقانون يلزم المدير بإبلاغ السلطات عن أي محتوى غير قانوني، والالتزام بتوصيات أمن تكنولوجيا المعلومات، ونشر الردود والتصحيحات الضرورية مجانًا. وفقًا لتقارير محلية، يوجد في الجزائر أكثر من 150 موقعًا إلكترونيًا، منها 130 مرخصًا من وزارة الاتصال.

السلطات العامة في الدولة أصدرت تعليمات في فبراير الماضي لضبط الوضع القانوني للصحف الإلكترونية، مشددًا على ضرورة أن تتعامل هذه المواقع مع الإعلام الرسمي بنفس طريقة تعامل الصحافة الوطنية المكتوبة والمرئية، والنظر في إمكانية استفادتها من الإعلان الرسمي ضمن حدود القانون[1]. ومن بين أهم القوانين التي تتناول الموضوع لدينا[2]:

1. القانون المتعلق بالصحافة المكتوبة والإلكترونية: ينظم قانون الإعلام الجزائري (القانون رقم 23-19) قطاع الإعلام في الجزائر، يشمل هذا القانون أحكامًا تتعلق بوسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية والإذاعية والتلفزيونية.

- المادة 42: "تمتد مهام وصلاحيات سلطة ضبط الصحافة المكتوبة إلى نشاط الإعلام

[1] القدس العربي، **قانون جديد لضبط وتنظيم المواقع الإلكترونية في الجزائر**، 12 ديسمبر 2020، الموقع التالي: http://alquds.co.uk.

[2] زعيطي أمينة، دبرناوي راضية، **حرية ومسؤولية الصحافة الإلكترونية في الجزائر في ضوء قانون الإعلام لسنة 2012: دراسة تحليلية مقارنة لقوانين الصحافة والنشر بالدول المغاربية "الجزائر، تونس، المغرب"**، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–، الجزائر، 14 ماي 2018، ص 44.

المكتوب عن طريق الاتصال الإلكتروني".

– المادة 02: "يتمثل نشاط الصحافة المكتوبة عبر الأنترنت، في إنتاج مضمون أصلي موجه للصالح العام، ويجدد بصفة منتظمة ويتكون من أخبار لها صلة بالأحداث وتكون موضوع معالجة ذات طابع صحفي، لا تدخل المطبوعات الورقية ضمن هذا الصنف، عندما تكون النسخة عبر الأنترنت والنسخة الأصلية متطابقتين"[1].

2. المادة 70 من قانون 33/19 المتعلق بالتقارير المكتوبة[2]: يتضمن قانون العقوبات الجزائري (القانون رقم 66–156) أحكامًا تتعلق بجرائم النشر الإلكتروني.

– عقوبات مفروضة على نشر أخبار تضر بالمصلحة الوطنية.

– عقوبات على التحريض على العنف أو التمييز عبر وسائل الإعلام.

باختصار، يعكس القانون الجديد في الجزائر توجهًا نحو تنظيم الصحافة الإلكترونية بشروط صارمة تتعلق بالجنسية، التأهيل، التوظيف، ومكافحة المحتوى غير القانوني. ومع ذلك، تظل هناك مخاوف من أن تؤدي هذه الشروط إلى تقييد حرية التعبير وتقليص مساحة الصحافة المستقلة.

ثانيا– حجب المواقع الإلكترونية المعتدية على الحرية ومخالفة القواعد:

أقدمت السلطات الجزائرية على حجب بعض المواقع الإلكترونية والتي تؤدي لانتهاك حرية الأشخاص وتخل بالأمن العام، فقد مرت الجزائر منذ وقت قريب بفترة عصيبة شهدت انتشار فيروس قاتل، وهو فيروس كورونا، الذي عجز كل الأطباء عن مكافحته ومعرفة طبيعته، وهذا باختصار فتح طريق أمام انتشار الشائعات وتخويف الناس ونشر أخبار كاذبة، ما أدى لتدخل الحكومة الجزائرية بحجب المواقع التي أثرت سلبا على المجتمع ككل، كما قامت السلطات الجزائرية بفرض عقوبات تصل إلى السجن لمدة تتراوح بين سنتين

[1] **المادة 02 من القانون رقم 19**– 23 المتعلق بالصحافة المكتوبة والإلكترونية.

[2] **الأمر رقم 66– 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق ل 08 يونيو سنة 1966**، الذي يتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم، المبادئ العامة –أحكام تمهيدية–، الجزء الأول، ص، ص 34، 49.

وخمس سنوات وغرامات مالية تتراوح بين 100,000 و500,000 دينار جزائري على من يخالف قواعد الحظر المتعلقة بفيروس كوفيد-19 أو ينشر "أخبارًا كاذبة" تضر بالوحدة الوطنية[1].

المبحث الثاني: المواثيق الإقليمية

تعتبر المواثيق الدولية لحقوق الإنسان من أهم الأدوات القانونية التي تعزز حماية حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي، من بين هذه المواثيق يبرز الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المطلب الأول)، والميثاق العربي لحقوق الإنسان (المطلب الثاني) كوثيقتين رئيسيتين تعكسان التزام الدول الأعضاء بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في مناطقها.

المطلب الأول: الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان

تم اعتماد الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان من قبل منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) في 27 جويلية 1981 ودخل حيز التنفيذ في 21 أكتوبر 1986، يهدف هذا الميثاق لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب في القارة الإفريقية، مع مراعاة السياق الثقافي والتاريخي الخاص بالمنطقة، يتضمن الميثاق مجموعة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية وغيرها من الحقوق، كما يعمل على إنشاء آليات لمراقبة الامتثال من خلال اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان. كما يمكن الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الميثاق لا يحتوي على مواد محددة تتعلق بحجب المواقع الإلكترونية، إلا أن هناك مواد تتعلق بحرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومات.

[1] العرب، **السلطات الجزائرية تواصل حجب المواقع الإلكترونية**، 14 ماي 2020، الموقع التالي: http://alarab.co.uk.

وهي ذات صلة وثيقة بموضوع حجب المواقع الإلكترونية، وسنحاول التطرق إليها من خلال بعض النقاط.

أولا– المواد ذات الصلة من الميثاق الإفريقي[1]:

1. المادة 9 – حق الحصول على المعلومات وحرية التعبير–:

– تنص الفقرة 1 من المادة 9 على أن "لكل فرد الحق في الحصول على المعلومات".

– وتنص الفقرة 2 على أن "لكل فرد الحق في التعبير ونشر آرائه في إطار القانون".

2. المادة 27 – واجبات الأفراد–:

– تنص المادة 27 على أن ممارسة الحقوق والحريات المعترف بها في الميثاق تخضع للواجبات التي يفرضها القانون، والتي تهدف إلى تعزيز احترام حقوق الآخرين، الأمن العام، الصحة العامة، والأخلاق.

ثانيا– تحليل المواد:

– حرية التعبير والوصول إلى المعلومات: المادة 9 تعزز حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير وحجب المواقع الإلكترونية يمكن أن يعتبر تقييدًا لهذا الحق، خاصة إذا كان الحجب يهدف إلى منع الوصول إلى معلومات معينة أو كبح الآراء المعارضة.

– التقييدات المشروعة: المادة 27 تسمح بتقييد ممارسة الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق لضمان احترام حقوق الآخرين والأمن العام والصحة العامة والأخلاق، فهذا يعني أن حجب المواقع الإلكترونية قد يكون مبررًا قانونيًا في ظروف محددة، مثل حالات الطوارئ الوطنية أو حماية الأمن القومي، لكن يجب أن يكون التقييد ضروريًا ومتناسبًا مع الهدف المشروع الذي يسعى إلى تحقيقه.

[1] مجلس الرؤساء الأفارقة، **الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب**، الدورة العادية رقم 18، نيروبي، كينيا، جويلية 1981.

ثالثا– المعايير الدولية والإقليمية:

من المهم أيضًا النظر في المعايير الدولية والإقليمية التي تُكمل الميثاق الإفريقي. فمثلاً، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) يحدد في مادته 19 أن أي قيود على حرية التعبير يجب أن تكون منصوص عليها في القانون، وضرورية لتحقيق أهداف مشروعة مثل احترام حقوق الآخرين أو حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق.

رابعا– بعض الحالات التي تم فيها حجب المواقع الإلكترونية في بعض الدول الإفريقية[1]:

1. أوغندا:

في الانتخابات العامة لعام 2016، أمرت الحكومة الأوغندية بحجب منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر خلال فترة الانتخابات. تم تكرار ذلك في الانتخابات الرئاسية لعام 2021، حيث تم حجب الإنترنت بالكامل لمدة خمسة أيام[2].

الحكومة الأوغندية بررت هذه الإجراءات بحماية الأمن القومي ومنع العنف. ومع ذلك، انتقدت منظمات حقوق الإنسان هذه الخطوة باعتبارها وسيلة لتقييد حرية التعبير وقمع المعارضة السياسية، حيث كانت وسائل التواصل الاجتماعي تُستخدم لتنظيم الاحتجاجات ومراقبة الانتخابات.

2. إثيوبيا:

في يونيو 2020، قامت الحكومة الإثيوبية بقطع الإنترنت في أعقاب مقتل المغني والناشط السياسي هاشالو هونديسا، وهو ما أدى إلى احتجاجات واسعة وأعمال عنف[3].

[1] من الملاحظ أني في كل مرة أضيف أمثلة مع التحليل على معظم النقاط التي أتحدث عنها من أجل التوضيح أكثر، فهو موضوع يميل بدرجة كبيرة لإبداء راء شخصية، ولا يعتمد على حقيقة علمية يجب اتباعها.

[2] http://ar.wikipedia.org .

[3] الغد، **احتياجات اثيوبيا: آبي أحمد يواجه غضب أنصاره**، جويلية 2020، الموقع التالي: http://www.alghad.tv.

بررت الحكومة هذا الإجراء بأنه ضروري للحفاظ على الأمن والنظام العام. ومع ذلك، عُدّ هذا القطع انتهاكًا لحقوق الإنسان، خاصةً حق الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير، حيث تأثرت وسائل الإعلام والمواطنون الذين يعتمدون على الإنترنت لنقل الأخباروالتواصل.

3. تشاد:

في 2018، قامت حكومة تشاد بحجب الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي لمدة 16 شهرًا، بعد احتجاجات ضد التعديلات الدستورية التي كانت تسمح للرئيس إدريس ديبي بالبقاء في السلطة لفترة أطول[1].

الحكومة زعمت أن هذا الإجراء كان ضروريًا لمنع الفوضى وحماية الأمن الوطني. ومع ذلك، انتقد النشطاء ومنظمات حقوق الإنسان هذا الحجب باعتباره وسيلة لقمع المعارضة وإسكات الأصوات المعارضة، مما أثر سلبًا على حرية التعبير والوصول إلى المعلومات.

4. الكاميرون:

في 2017، قامت الحكومة الكاميرونية بقطع الإنترنت في الأقاليم الناطقة بالإنجليزية لمدة ثلاثة أشهر خلال احتجاجات ضد التهميش السياسي والاقتصادي[2].

الحكومة قالت إن هذا الإجراء كان ضروريًا لمنع انتشار الأخبار الكاذبة والتحريض على العنف. لكن منظمات حقوق الإنسان اعتبرت ذلك انتهاكًا لحقوق الإنسان، حيث تم استخدام الإنترنت كوسيلة أساسية للتعبير عن المظالم وتنظيم الاحتجاجات.

[1] إدريس آيات، **المسار السياسي: تشاد بين تحدي الانتقال السلمي وأمل الديموقراطية**، 01 أفريل 2024، الموقع التالي: http://www.aljazeera.net.

[2] ياوندي أ ش أ، **الكاميرون تقطع الأنترنت من مناطق ناطقة بالإنجليزية في ظل تصاعد الاضرابات**، 06 مارس 2017، الموقع التالي: http://www.youm07.com.

خامسا– تحليل حالات حجب المواقع الإلكترونية:

هذه الأمثلة توضح كيف تستخدم بعض الحكومات الإفريقية حجب المواقع الإلكترونية وقطع الإنترنت كوسيلة لتقييد حرية التعبير وقمع المعارضة السياسية. في حين أن بعض هذه الإجراءات قد تكون مبررة بأسباب أمنية أو للحفاظ على النظام العام، إلا أنها غالبًا ما تُستخدم بشكل تعسفي وتتجاوز الحدود المشروعة، مما ينتهك حقوق الإنسان الأساسية. المنظمات الدولية، مثل لجنة حماية الصحافيين ومنظمة مراسلون بلا حدود، غالبًا ما تنتقد هذه الإجراءات وتدعو إلى احترام حرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومات، بما يتوافق مع المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

في بعض الدول الإفريقية، تُستخدم قوانين تقييدية لحجب المواقع الإلكترونية تحت ذريعة حماية الأمن القومي أو النظام العام. ومع ذلك، غالبًا ما يُنتقد هذا الاستخدام باعتباره وسيلة لقمع المعارضة السياسية وتقييد الحريات الأساسية.

وبالتالي المواد المتعلقة بحرية التعبير وحق الحصول على المعلومات في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تشير بوضوح إلى أن هذه الحقوق أساسية ويجب حمايتها. ومع ذلك، يمكن أن تُفرض قيود على هذه الحقوق إذا كانت قانونية، وضرورية، ومتناسبة مع الهدف المشروع. حجب المواقع الإلكترونية، كإحدى هذه القيود، يجب أن يُدرس بعناية لضمان أنه لا يُستخدم بشكل تعسفي لقمع الحريات الأساسية.

المطلب الثاني: الميثاق العربي لحقوق الإنسان

اعتمدت القمة العربية بجامعة الدول العربية في تونس بتاريخ 23 مايو 2004 الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي دخل حيز التنفيذ في 16 مارس 2008[1]، يمثل هذا الميثاق خطوة هامة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية. ينص الميثاق على مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية، من بينها حرية التعبير، التي ترتبط بشكل وثيق بقضية حجب المواقع الإلكترونية.

[1] بن حفاف سارة، **مرجع سابق**، ص 337.

أولا- المواد ذات الصلة من الميثاق العربي:

المادة 32 من الميثاق تنص على[1]:

1. حرية الرأي والتعبير:

"لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، وكذلك حرية التماس وتلقي ونقل المعلومات والأفكار بأي وسيلة كانت ودونما اعتبار للحدود الجغرافية"[2].

2. قانونية القيود:

"تُحدد القيود التي تُفرض على ممارسة هذا الحق بالقانون، شرط أن تكون ضرورية لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة".

ثانيا- تحليل المادة 32:

حرية الرأي والتعبير:

- الحق الأساسي: تعترف المادة 32 بحق كل فرد في التعبير عن آرائه بحرية، وتلقي ونقل المعلومات دون قيود جغرافية، مما يشمل بالطبع الفضاء الإلكتروني.

- تطبيق في السياق الرقمي: هذا النص يضمن أن الأفراد يجب أن يكونوا قادرين على الوصول إلى الإنترنت والمواقع الإلكترونية لنشر أفكارهم ومعلوماتهم بحرية، ما لم تكن هناك أسباب قانونية محددة تبرر القيود.

تشابه هذه المادة نص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. ولكن يبرز السؤال حول ترتيب المادة 32 في الميثاق العربي، مقارنةً بالمادة 19 في الإعلان العالمي، والمادة 9 في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان

[1] مكتب حقوق الإنسان، **الميثاق العربي لحقوق الإنسان –النسخة الأحدث–**، القمة العربية السادسة عشرة، تونس، ماي 2004.

[2] عمر مرزوقي، **حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديموقراطية**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012، ص 24.

والشعوب، والمادة 10 في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والمادة 13 في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. إذا كان الترقيم يعكس أهمية الحقوق والحريات، فإن وضع حرية الرأي والتعبير في المادة 32 في الميثاق العربي قد يشير إلى ترتيب أقل أهمية مقارنة بالحقوق الأخرى.

علاقة هذا الترتيب بحجب المواقع الإلكترونية تتضح من خلال السياسات التي تتبعها بعض الدول العربية في تقييد حرية التعبير على الإنترنت، فبينما ينص الميثاق على ضمان حرية الرأي والتعبير، تُستخدم السياسات المحلية لحجب المواقع الإلكترونية كوسيلة للسيطرة على المعلومات ومنع انتشار الآراء المعارضة، مما يشير إلى تناقض بين النصوص القانونية الدولية والإقليمية والتطبيق الفعلي لهذه الحقوق.

ثالثا– القيود القانونية:

– شرط الضرورة: تفرض المادة 32 أن أي قيود على حرية التعبير، بما في ذلك حجب المواقع الإلكترونية، يجب أن تكون منصوص عليها بالقانون، وضرورية لحماية حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو لحماية الأمن الوطني، النظام العام، الصحة العامة، أو الآداب العامة.

– تطبيق في الممارسة: في هذا السياق، يجب أن تكون عمليات حجب المواقع الإلكترونية مبررة ومتناسبة، ولا تُستخدم كأداة لقمع الآراء المعارضة أو التحكم في تدفق المعلومات بشكل تعسفي.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أن حرية التعبير هي حق أساسي يضمنه العديد من القوانين الدولية والوطنية، ومع ذلك، تحاول الحكومات في بعض الأحيان تحقيق التوازن بين هذا الحق وضمان الأمن العام من خلال حجب بعض المواقع الإلكترونية، هذا الحجب قد يكون ضروريا في بعض الحالات لمنع انتشار المحتوى الضار أو التحريضي، لكنه يثير أيضا مخاوف بشأن الرقابة والتعدي على حقوق الإنسان.

على الصعيد الإقليمي، يشتمل الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والميثاق العربي لحقوق الإنسان على نصوص تدعم حرية التعبير مع التأكيد على احترام القوانين الوطنية وضمان الأمن العام.

الخاتمة

المواقع الإلكترونية التي تتضمن نصوصا وصورا وفيديوهات لأغراض متنوعة مثل الإعلام، التجارة والتعليم وغيرها، تحجب لأسباب أمنية وأخلاقية وسياسية وثقافية، تشمل هذه الأسباب حماية الأمن القومي ومنع المحتوى الضار والتحريضي، القوانين الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى المواثيق الإقليمية مثل الميثاق الإفريقي والعربي لحقوق الإنسان، تضمن حرية التعبير مع مراعاة القوانين الوطنية والأمن العام.

وبالتالي تحقيق التوازن بين حرية التعبير والأمن يتطلب سياسات شفافة تحترم حقوق الأفراد في الوصول إلى المعلومات والتعبير عن آرائهم.

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ضرورة إيجاد التوازن بين حماية الأمن القومي وضمان حرية التعبير، أي إجراءات حجب يجب أن تكون مبررة بشكل واضح وتنفذ بشفافية لمنع الانتهاكات المحتملة للحقوق الأساسية.
- حجب المواقع الإلكترونية لأسباب سياسية يمكن أن يؤدي إلى قمع الأصوات المعارضة والحد من التدفق الحر للمعلومات، مما يهدد المبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان.
- حجب المواقع يمكن أن يؤثر سلبا على حرية الوصول إلى المعلومات والتعلم والتفاعل الاجتماعي، ما يتطلب سياسة حجب تراعي هذه التأثيرات وتحاول الحد منها. القوانين الدولية والإقليمية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، وكذلك الميثاق العربي لحقوق الإنسان كل هذه القوانين المتنوعة تضمن حرية التعبير لكنها تسمح بتقييدها في بعض الحالات لحماية الأمن العام والأخلاق العامة.

انطلاقا من هذه النتائج نقد بعض الاقتراحات:

– يجب أن تكون إجراءات الحجب محدودة وموجهة بدقة، مع وجود آليات للشفافية والمساءلة لضمان عدم استخدام الحجب كأداة للقمع أو السيطرة غير المبررة عبر الأنترنت.

– يجب على الدول أن تضمن أن إجراءات حجب المواقع تحقق توازنا بين حماية الأمن العام واحترام حقوق الإنسان، مع التأكيد على ضرورة أن تكون هذه الإجراءات متناسقة وضرورية.

– يجب على الدول الالتزام بالقوانين الدولية والوطنية وكذلك المواثيق الإقليمية التي تحمي حقوق الإنسان وحرية التعبير.

– يجب أن تكون هناك إجراءات قضائية فعالة تسمح للأفراد والمنظمات المتضررة بالطعن في قرارات حجب المواقع الإلكترونية أمام المحاكم، مع ضمان الوصول إلى محاكمات عادلة ومستقلة.

– تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال إدارة الأنترنت وتطوير معايير دولية لحماية المواقع الإلكرونية التي تحترم حقوق الإنسان وتساهم في الحفاظ على أمن الشبكات العالمية.

– استخدام التكنولوجيا والابتكار لتطوير آليات فعالة لمراقبة وتصنيف المحتوى الرقمي بطريقة تحافظ على حرية التعبير وتقيد بالقوانين الوطنية والدولية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

- **القمم والمجالس والمنظمات :**

- مجلس الرؤساء الأفارقة، **الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب**، الدورة العادية رقم 18، نيروبي، كينيا، جويلية 1981.
- مكتب حقوق الإنسان، **الميثاق العربي لحقوق الإنسان –النسخة الأحدث–**، القمة العربية السادسة عشرة، تونس، ماي 2004.
- منظمة هيومن رايتس ووتش، **الحرية الزائفة: الرقابة على الأنترنت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مارس 2006.

- **النصوص التشريعية:**

الدستور الجزائري وأهم الاتفاقيات الدولية:

- **الدستور الجزائري الصادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 442/20 بتاريخ 30 ديسمبر 2020.**
- **الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة ب 10 ديسمبر 1948 .**
- **المعهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية في 16 ديسمبر 1966 .**
- **الميثاق العربي لحقوق الانسان و الشعوب سنة 1981 .**
- **الميثاق العربي لعقوق الانسان سنة 2004 .**
- **قانون 19/23 المتعلق بالصحافة المكتوبة .**

– قائمة المراجع

أولا : الكتب باللغة العربية :

- مسعود عمر سعيد عمرو، **إنشاء وتطوير مواقع الأنترنت**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- نورة بنت ناصر الهزاني، **الخدمات الإلكترونية في الأجهزة الحكومية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، 2018.

- يوسف صالح الجرعي، **تصميم المواقع الإلكترونية**، دار النشر، الطبعة الأولى، اليمن.

- **المجلات :**

- بن حفاف سارة، **حرية الرأي والتعبير في مواقع التواصل الاجتماعي**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الرابع، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور –الجلفة–، الجزائر، سبتمبر 2019.
- رابح رياب عبد الرحمن قدى، **أنشطة التعليم العالي في المواقع الإلكترونية الجامعية "دراسة وصفية مقارنة بين الموقعين الإلكترونيين لكل من جامعة ورقلة وقسنطينة"**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24، جامعة الجزائر، 2016.
- زعيطي أمينة، دبرناوي راضية، **حرية ومسؤولية الصحافة الإلكترونية في الجزائر في ضوء قانون الإعلام لسنة 2012: دراسة تحليلية مقارنة لقوانين الصحافة والنشر بالدول المغاربية "الجزائر، تونس، المغرب"**، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–، الجزائر، 14 ماي 2018.
- زهير كرور، **الأنترنت وحرية التعبير: تحديات جديدة للمبادئ الموحدة لحقوق الإنسان**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، أفريل 2020.
- محمد مصطفى حسن، **تقييم جودة المواقع الإلكترونية "دراسة تحليلية مقارنة بين بعض المواقع العربية والأجنبية"**، مجلة تكريت الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 18، جامعة تكريت، 2010.

- **المذكرات :**

- أزهار جبابلي، سارة حمزة، **استخدامات وإشباعات زبائن المؤسسات الخدمات للمواق الإلكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، تخصص اتصال وعلاقات عامة، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016/2015.
- آمال بدرين، **استراتيجية الاتصال في المؤسسات السياحية الجزائرية عبر المواقع الإلكترونية "دراسة وصفية تحليلية"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2010– 2011.

- بلال وانيس، **المواقع الإلكترونية للعلاقات العامة في المؤسسات الحكومية "دراسة مقارنة بين موقعي جامعة بسكرة وجامعة ورقلة"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة بسكرة، 2013- 2014.
- دلال بوزربية وآخرون، **المسؤولية الإعلامية عبر المواقع الإلكترونية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية "دراسة تحليلية لعينة من المواقع الإلكترونية الجزائرية"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص الاتصال والعلاقات العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–، الجزائر، 2019/2018.
- محمد التجاني عوض الله، **تصميم المواقع الإلكترونية التسويقية على الشبكة الدولية "دراسة حالة موقع شركة كليك جرافكس"**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستر في الفنون، جامعة السودان، 2015.

- **الأطروحات :**

- عمر مرزوقي، **حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديموقراطية**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013/2012.

ثانيا: التقارير:

- أحمد الغول، **حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية**، سلسلة تقارير قانونية (65)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، ب س.
- **أنواع المواقع الإلكترونية**، موقع مركز الرائد للتدريب والتطور الإعلامي متوفر على الأنترنت: http://www.al-raeed.net(training) .
- صوفيا، ماهي أسباب حجب المواقع، سبتمبر 2019، الموقع التالي: http://www.ritavpn.com/blog/what-are-the-reasons-for-bloking-website/
- جامعة كامبردج، **الرقابة على الأنترنت: جعل المخفي مرئيا**، الموقع التالي: https://www.cam.ac.uk/research/features/internet-censorship-making-the-hidden-visible.
- وجهات نظر مجتمع الأنترنت بشأن حظر محتوى الأنترنت: نظرة عامة، مارس 2017، الموقع التالي: https://www.internetsociety.org/resources/doc/2017/Internet-

/content-blocking.

- **Internet blocks as a tool of political censorship**, 07/06/2022, site: https://en.ovdinfo.org/internet-blocks-tool-political-censorship.
- بول بيشوف، **الرقابة على الأنترنت 2024: خريطة الرقابة على الأنترنت والقيود**، 16 أكتوبر 2023، الموقع التالي:
.https://www.comparitech.com/blog/vpn-privacy/internet-censorship-map/
- روب بينز، **المواقع المحضورة في الصين: الوصول والبدائل والمواقع غير المحضورة**، 06 نوفمبر 2023، الموقع التالي:.https://www.independent.co.uk
- هيئة الأمم المتحدة "حقوق الإنسان" مكتب المفوض السامي، حجب الأنترنت ينتهك حقوق الإنسان، المقالات الإخبارية، 19 أوت 2022، الموقع التالي:http://www.ohchr.org
- الدبلوماسية الفرنسية، سياسة الخصوصية، 11 جويلية 2023، الموقع التالي: http://www.diplomatie.gov.fr
- القدس العربي، **قانون جديد لضبط وتنظيم المواقع الإلكترونية في الجزائر**، 12 ديسمبر 2020، الموقع التالي: http://alquds.co.uk.
- العرب، **السلطات الجزائرية تواصل حجب المواقع الإلكترونية**، 14 ماي 2020، الموقع التالي: http://alarab.co.uk.
- http://ar.wikipedia.org.
- الغد، **احتياجات اثيوبيا: آبي أحمد يواجه غضب أنصاره**، جويلية 2020، الموقع التالي: http://www.alghad.tv.
- إدريس آيات، **المسار السياسي: تشاد بين تحدي الانتقال السلمي وأمل الديموقراطية**، 01 أفريل 2024، الموقع التالي: http://www.aljazeera.net.
- ياوندي أ ش أ، **الكاميرون تقطع الأنترنت من مناطق ناطقة بالإنجليزية في ظل تصاعد الاضرابات**، 06 مارس 2017، الموقع التالي: http://www.youm07.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:.....

العنوان	الصفحة
البسملة	
تشكر	
إهداء	
مقدمة	أ
الفصل الاول: ماهية المواقع الالكترونية وأسباب حجبها	
المبحث الأول: ماهية المواقع الإلكترونية	**06**
المطلب الأول: مفهوم المواقع الإلكترونية	**06**
الفرع الأول : تعريف المواقع الإلكترونية	**06**
الفرع الثاني: خصائص المواقع الإلكترونية	**07**
المطلب الثاني: أنواع ومكونات المواقع الإلكترونية	**09**
الفرع الأول: أنواع المواقع الإلكترونية	**09**
الفرع الثاني: مكونات المواقع الإلكترونية	**12**
المبحث الثاني: دوافع وأسباب حجب المواقع الإلكترونية	**15**
المطلب الأول: أسباب أمنية وأخلاقية لحجب المواقع الإلكترونية	**15**
الفرع الأول: أسباب أمنية لحجب المواقع الإلكترونية	**15**
الفرع الثاني: أسباب أخلاقية لحجب المواقع الإلكترونية	**17**
المطلب الثاني: أسباب سياسية وثقافية لحجب المواقع الإلكترونية	**18**
الفرع الأول: أسباب سياسية لحجب المواقع الإلكترونية	**18**
الفرع الثاني: أسباب ثقافية لحجب المواقع الإلكترونية	**19**

خلاصة الفصل	**22**
الفصل الثاني : ضمان حرية التعبير و الوصول إلى المعلومات في ضل القوانين الدولية و الوطنية و المواثيق الاقليمية	
المبحث الأول: القوانين الدولية و الوطنية	**24**
المطلب الأول: القوانين الدولية	**24**
المطلب الثاني: القوانين الوطنية	**30**
المبحث الثاني: المواثيق الإقليمية .	**34**
المطلب الأول: الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان	**34**
المطلب الثاني: الميثاق العربي لحقوق الإنسان	**38**
خلاصة الفصل	**41**
الخاتمة	**43**
قائمة المصادر و المراجع	**46**
فهرس المحتويات	
ملخص	

ملخص:

تهدف هذه الدراسة والموسومة بعنوان حجب المواقع الإلكترونية بين الحرية والقانون إلى استعراض الأبعاد القانونية والاجتماعية لحجب المواقع الإلكترونية، وتقديم تحليل شامل لمبرراته وتداعياته على حرية التعبير. ، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وكذا الاعتماد بشكل أكبر على التحليل كونه موضوع لم يتطرق إليه كثيرا إلا في الصحافة والمواقع الإلكترونية مع أجبرني على الاعتماد بشكل كبير على الأمثلة من أجل الوصول لإجابة مقنعة للإشكالية المطروحة وكذا طرح توصيات تساعد في إثراء الموضوع.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضرورة إيجاد التوازن بين حماية الأمن القومي وضمان حرية التعبير، أي إجراءات حجب يجب أن تكون مبررة بشكل واضح وتنفذ بشفافية لمنع الانتهاكات المحتملة للحقوق الأساسية. بالإضافة إلى أن حجب المواقع الإلكترونية لأسباب سياسية يمكن أن يؤدي إلى قمع الأصوات المعارضة والحد من التدفق الحر للمعلومات، مما يهدد المبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية : المواقع الإلكترونية، حجب المواقع الإلكترونية، الأنترنت، حرية التعبير، الصحافة، القوانين الدولية، القوانين الوطنية، الميثاق الإفريقي، الميثاق العربي.

Summary :

This study, tagged "Blocking websites between freedom and law", aims to review the legal and social dimensions of blocking websites and provide a comprehensive analysis of its justifications and implications for freedom of expression. The study was based on the descriptive approach, as well as on analysis, as it was a subject that was often

Addressed only in the press and websites. I was forced to rely heavily on examples in order to respond convincingly to the problem and make recommendations that would .help to enrich the topic

The study reached several conclusions, the most important of which was the need to strike a balance between protecting national security and guaranteeing freedom of expression, i.e. withholding measures that must be clearly justified and implemented transparently to prevent possible violations of fundamental rights. Moreover, blocking websites for political reasons can suppress dissenting voices and limit the free flow of information, threatening .democratic principles and human rights

Keywords: websites, blocking websites, Internet, freedom of expression, press, international laws, national laws, .African Charter, Arab Charter